

Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human
and Social Sciences



مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية
والاجتماعية

ISSN: 1112-9751

عنوان المقال:

التجارب المغاربية في مجال اعتماد التجارة الاليكترونية " الجزائر و تونس
نموذجا"

أ. يوسف محمد / جامعة مستغانم

التجارب المغربية في مجال اعتماد التجارة الالكترونية" الجزائر و تونس نموذجا"

أ. يوسف محمد

الملخص:

تعتبر تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في العصر الحديث أهم أسس التقدم و التطور و توسيع استعمالها في جميع المجالات يعد مقياس واضح عن مدى التقدم و الرقي الذي وصلته أي دولة ، وعلى هذا الأساس كان الهدف المنشود و المطلوب الملح لمعظم الدول و على رأسها الدول السائرة في طريق النمو هو اقتحام هذا المجال و تعد الدول المغربية من بين الدول المصنفة ضمن مجموعة الدول التي حققت تقدما ملحوظا في مجال السعي نحو امتلاك التكنولوجيا و توظيفها في مختلف مجالات الحياة ، و من بينها الجزائر و تونس التي خطت خطوات لا يستهان بها لاسيما في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات الحديثة و تعميمها في عديد الميادين ، و لعل أهمها مجالي الإدارة الالكترونية و كذا التجارة الالكترونية ، حيث شهدت هذه الأخيرة تطورا ملحوظا تجلت معالمه من خلال بداية التحول في الممارسة التجارية من الإطار التقليدي إلى الإطار الرقمي المعلوماتي وذلك في إطار ما يعرف "بالتجارة الالكترونية" التي تعد آلية تسمح بمواكبة التطورات الدولية من اجل تحسين الجودة و تحقيق التنافسية على الصعيد الإقليمي و الدولي ، ففي هذا الإطار فقد تبنت هذه الدول إستراتيجية في مجال توظيف التكنولوجيا للرفع من مستوى التعاملات التجارية وأصبحت تراهن عليها باعتبارها إحدى الأسس التي تسمح ببناء اقتصاد قوي مبني على قاعدة متينة ، وعليه جاءت هذه الدراسة من اجل تسليط الضوء على كل من تجربة الجزائر و تونس و ما حققته كل منهما في هذا المجال ثم التطرق إلى أهم الإجراءات و التدابير التي برمجتها كل دولة في سبيل اعتماد هذه التكنولوجيا وصولا إلى حجم الانجازات المحققة وكذا التطلعات المستقبلية التي تسعى إلى تحقيقها مستقبلا في مجال التجارة الالكترونية.

الكلمات المفتاحية : المغرب العربي، التجارة الالكترونية.

Résumé:

La technologie de l'information et de la communication dans l'ère moderne ,les fondations les plus importantes de progrès et de développement et d'élargir son utilisation dans tous les domaines est une mesure précise de l'ampleur des progrès et de la prospérité et qu' elle concerne tous les pays et sur cette base a été la cible souhaitée et demande pressante de la plupart des pays principalement les pays nouvellement industrialisés de la manière la croissance est de percer dans ce domaine et les pays du Maghreb sont parmi les pays classés dans le groupe des pays qui ont fait des progrès remarquables dans la quête de posséder la technologie et les employer dans divers domaines de la vie et notamment l'Algérie et la Tunisie, en particulier dans le domaine de l'utilisation des technologies de l'information et des communications modernes et distribués dans de nombreux domaines, et peut- être les zones les plus importantes de la gestion électronique et e- commerce ainsi que celui-ci a connu un développement remarquable manifeste ses caractéristiques à travers le début de changement dans la pratique du cadre commercial traditionnel informationnelle cadre numérique, daims le cadre de ce qui est connu sous le nana d'e-Commerce, qui est un mécanisme permettre d'aller de pair avec les développements internationaux en vue d'améliorer la qualité et d'atteindre la compétitivité à l'échelle régionale et internationale, que ces pays ont adopté une stratégie dans le diamine de l'emploi de la technologie pour élever le niveau des relations d'affaires et est devenu pari comme un des fondements qui permettront la construction d'une économie forte est construit sur une base solide et il est venu cette étude afin de faire la lumière sur l'Algérie la Tunisie, l'expérience et ensuite abordé les mesures et les mesures les plus importantes programmées chaque Etat d'adoption de cette technologie a la taille des réalisations et ainsi que les perspectives qui cherchent à atteindre à l'avenir le domaine du commerce électronique .

Mots-clés : Les pays du Maghreb, E-Commerce.

مقدمة

و بالحديث عن الدول النامية تجدر الإشارة إلى أن الدول العربية بشكل عام و الدول المغربية بشكل خاص وبالنظر إلى واقع تجربتها في مجال التجارة الالكترونية تدل على أنها أصبحت تتجه شيئا فشيئا إلى ولوج هذا العالم وذلك الاستثمار فيه و اعتماده في مختلف مجالات الحياة وكذا إقامة شبكات حديثة إضافة إلى تكوين العنصر البشري وكلها أمور من شأنها تشجع و تهيئ الإطارات الملائمة لها.

هذا ونظرا لأهمية موضوع التجارة الالكترونية في ظل ما يسمى بالاقتصاد الافتراضي أو الاقتصاد الجديد الذي كان نتيجة تفاعل بين الثورة المعلوماتية والاتصالات و عولمة الاقتصاد ، فسوف نتطرق بالتحليل من خلال هذه المداخل إلى تجربة بلدين من المغرب العربي و هما الجزائر و تونس في مجال اعتمادهما على التجارة الالكترونية وهذا بالإجابة على الإشكال التالي: ما هو الإطار المفاهيمي للتجارة الالكترونية؟، وما هو واقع التجربة الجزائرية والتونسية في مجال التجارة الالكترونية؟، وما هي آفاق تطويرها في البلدين؟ .

وعليه سوف نحاول دراسة هذا الموضوع من خلال التقسيم التالي:

-المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتجارة الالكترونية .

-المحور الثاني: واقع تجربة الجزائر و تونس في مجال التجارة الالكترونية.

-المحور الثالث: آفاق تطوير التجارة الالكترونية في الجزائر و تونس.

-المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتجارة الالكترونية .

تمثل التجارة الالكترونية واحدا من بين المواضيع الهامة في العصر الحديث التي تعتمد أساسا على شبكات

يعتبر ظهور الانترنت طفرة نوعية في مجال التقدم التكنولوجي فقد فرضت وجودها منذ أول ظهور لها قبل عقدين من الزمن وقد استطاعت أن تقتحم جميع المجالات الحساسة ولاسيما منها الإدارية و الاقتصادية ، ولعل من بين مظاهر استخدامات الانترنت في المجال الاقتصادي هو ما يعرف اليوم بالتجارة الالكترونية التي أصبحت اليوم تنافس التجارة التقليدية في بعض الدول المتقدمة ونظرا لهذا التوسع و التطور الذي يعرفه هذا النوع من التجارة فقد اهتمت به الدول المتقدمة و في مقدمتها دول جنوب شرق آسيا و دول أوروبا الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية ، وهذا الاهتمام بالتجارة الالكترونية والسعي إلى توسعها أعطى نتائج ملموسة وجد هامة في الواقع العملي فقد تم تسجيل قرابة ثمانية ملايين شركة و مؤسسة تباع منتجاتها و تعرض خدماتها بواسطة التجارة الالكترونية عبر العالم ، وما حققته من مداخل معتبرة تم تحصيلها من وراء هذه التجارة، فزي سنة 2005 تم تسجيل مداخل قدرت ب حوالي 5 تريليون دولار وهو ما جعلها احد أهم مصادر تحقيق الأرباح و كذا فضاءا بحثا للاستثمار أمام اقتصاديات دول العالم المتقدمة و النامية على حد سواء.

إن المقارنة بين الدول المتقدمة و النامية في مجال استخدام التجارة الالكترونية تثبت وجود فرق كبير، من حيث البنية التحتية و الافتقار إلى شبكات الربط المعتمدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة، غير أن ذلك لم يمنع الدول النامية في التفكير و السعي نحو اعتماد هذه التجارة من خلال تهيئة المناخ الملائم لإنجاحها و تطويرها خدمة للاقتصاد المحلي كمرحلة أولى تعزيز هذه الدول لفرص تواجدها في اكبر الأسواق العالمية الافتراضية على شبكة الانترنت ودخول غمار المنافسة استعمال التكنولوجيا في مجال عرض السلع و الخدمات لضمان فتح أسواق جديدة.

الخدمات أو المعلومات عبر الإنترنت وغيرها من شبكات الاتصال بين المؤسسة و زبائنها و موردها¹.

-يعرفها (مصطفى خيري كتانة): " هي تنفيذ كل ما يتصل بعمليات بيع و شراء السلع و الخدمات و المعلومات من

خلال استخدام شبكة الانترنت بالإضافة إلى الشبكات التجارية العالمية الأخرى².

(ب)-تعريف بعض المنظمات: حاولت عدة منظمات تحديد الإطار العامة للتجارة الالكترونية و لعل أبرزها ما يلي:

-عرفتها منظمة التجارة العالمية (OMC): " تشمل على أنشطة إنتاج السلع و الخدمات، و توزيعها، و تعريفها/ وبيعها، او تسليمها للمشتري من خلال الوسائط الالكترونية³.

-عرفتها منظمة (APEC): "أي شكل من أشكال صفقات التجارة الخدمة و السلعية و التي يتعامل فيها الأطراف بطريقة الكترونية، سواء تمت بين شخص و شخص آخر أو بين شخص و كمبيوتر أو بين كمبيوتر و كمبيوتر⁴.

الاتصال وكذا مختلف الوسائل التقنية الحديثة المعتمدة لتنفيذ و إدارة النشاط التجاري، وعليه أصبحت التجارة الالكترونية في أيامنا هذه بحق ملموسا يعكس مدي مواكبة التطور الحاصل في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات التي اخترقت كل المجالات بما فيها المجال التجاري فقد إتاحت للمتعاملين الاقتصاديين سهولة كبيرة في مجال تطوير و توسع نشاطهم التجاري من خلال استغلال الانترنت باعتبارها مفتاح و الاقتصاد الرقمي ما يتحه من فرص كبيرة لتحقيق حجم كبير من التعاملات وبالتالي أرباح في مجال الأعمال و التجارة وعليه سوف ندرس بنوع من التفصيل مفهوم التجارة الالكترونية ، خصائصها ، أنواعها وكذا أبعادها و أهميتها في هذا المحور .

أولا- مفهوم التجارة الالكترونية (Commerce Electronic): إن ظهور التجارة الالكترونية قد جلبت اهتمام العديد من الهيئات و الفقهاء المهتمين بمجال الاقتصاد و الذين سعوا من خلال دراساتهم إلى محاولة إعطاء تعريف واضح لها إلا أن تعارفهم اختلفت وهو ما حال دون إعطاء تعريف موحد و لعل سبب هذا الاختلاف هو الزاوية التي يركز عليها كل باحث وكذا التطور السريع الذي يعرفه مجال التجارة الالكترونية وعليه سوف نذكر أهم هذه التعريفات:

(1)-تعريف التجارة الالكترونية: تعددت التعاريف بين الفقهاء و المنظمات ولكل وجهة نظره حيث نعرضها كما يلي:

(أ)-تعاريف بعض الفقهاء: من بين الفقهاء الذين حاول إعطاء تعريفا للتجارة الالكترونية نذكر ما يلي:

- يعرفها (TURBAN): "إنها عمليات البيع و الشراء و التسويق و الخدمات و التسليم و الدفع للمنتجات أو

¹ بلقيدوم صباح، اثر تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات الحديثة (NTIC) على التسيير الاستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية، رسالة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2012، 2013/2، 169.

² -خيري مصطفى كنانة، التجارة الالكترونية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان الأردن، 2009، ص 51.

³ -لونيس نادية، اثر تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في تفعيل الأعمال التجارية للمؤسسات، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 2010، 2011/3، ص 99.

⁴ - صراع كريمة، واقع و آفاق التجارة الالكترونية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم

ب- التجارة الالكترونية من الأعمال إلى الأعمال
Business to Business (B2B): التعاملات بين
الشركات بعضها ببعض (تجار الجملة، تجار التجزئة،
المصدرين و الموردين).

ج - التجارة الالكترونية من المستهلك إلى
المستهلك Consumer to Consumer (C2C):
تعامل الزبائن مع بعضهم البعض و بدون وسطاء حيث
تتم عمليات الشراء و البيع مباشرة

د- التجارة الالكترونية من الأعمال إلى الحكومة (B2G)
Business to Gouvernement: العلاقة بين
المشاريع التي تنفذها الحكومة و اتفاقيات البيع بين
مؤسسة تجارية و الحكومة نفسها.

هـ- التجارة الالكترونية من الحكومة إلى الأفراد (G2C)
Gouvernement to Consumer: ويكون هذا
النوع بين الأفراد و الحكومة و تستخدم في دفع رسوم
الضريبة و الفواتير و رسوم البلدية، كما يمكن
للحكومة أن تدفع رواتب عاملها مباشرة الكترونيا عند
نهاية كل شهر⁷.

3-مزايا و مخاطر التجارة الالكترونية: إن ما زاد من
توسع و تطور التجارة الالكترونية هو طبيعة المزايا
التي تتمتع بها في مجال المعاملات التجارية، غير أن
ذلك لا يبقى وجود بعض السلبيات و سوف نلخص كل
هذا فيما يلي:

1-مزايا التجارة الالكترونية: تتلخص أهم مزايا لتجارة
الالكترونية فيما يلي⁸:

-تساعد على توفير الوقت و الجهد و عناء التنقل إلى
الأسواق نظرا لتوفير مواقع تتيح الدخول لمختلف

- عرفها الاتحاد الأوروبي⁵: إنها كل الأنشطة التي تتم
بوسائل الكترونية سواء تمت بين المشروعات التجارية و
المستهلكين، أو بين كل منهم على حدة و بين الإدارات
الحكومية⁵.

نستنتج من خلال التعارف المذكورة أنها تختلف في
مفهومها للتجارة الالكترونية، غير أنها تدور حول
ثلاثة نقاط أساسية تتمثل في ما يلي⁶:

1-إن أساس التجارة الالكترونية يتجسد في فكرة
النشاط التجاري.

2-تحول الدعامات المستخدمة في المعاملات التجارية
من مراسلات ورقية بين طرفي المعاملات التجارية إلى
معلومات و بيانات تناسب شبكات الاتصال الحديثة (الانترنت).

3-تماشي التجارة الالكترونية مع فكرة العولمة المقترنة
بالتكنولوجيات الحديثة التي لا تعرف حدود للدول.

2-أنواع التجارة الالكترونية: نظرا لتطور الذي عرفته
التجارة الالكترونية فقد نجم عنها ظهور عدة أنواع
نعددها كما يلي:

أ-التجارة الالكترونية من الأعمال إلى المستهلك
Business to Consumer (B2C): هنا يتم البيع
السلع والخدمات مباشرة إلى الزبائن وهو ما يطلق عليه
البيع بالتجزئة.

الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة وهران،
2013/2014، ص07.

⁵- لونيس نادية، المرجع السابق، ص 98.

⁶- سمية ديمش، التجارة الالكترونية حتميتها وواقعها في الجزائر،

مذكرة لنبل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم

الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري -

قسنطينة، 2010/2011، ص38.

⁷- لونيس نادية، المرجع السابق، ص 100، 99.

⁸- لونيس نادية، المرجع السابق، ص 55.

الخزينة العمومية الناتجة عن الضرائب و الرسوم المفروضة لتحقيق التقدم .

(ب)-سلبيات التجارة الالكترونية: تتمحور أهم سلبيات لتجارة الالكترونية حول النقاط التالية:⁹

-عرض بعض المنتجات في الأسواق الالكترونية تتعارض مع ديانات و تقاليد وقوانين بعض الدول (أسلحة، أفلام إباحية، بعض المواد المحظورة....).
والسماح بدخولها دون إمكانية نفاذي هذا و تمكين المستهلك من التعرف على المنتجات واقتنائها.

-حدوث اختراقات و تجاوزات غير مشروعة في شبكة الانترنت تؤدي إلى المساس و كشف عن معلومات و أسرار تخص الزبائن و الشركات التجارية و حتى البنوك العاملة في المجال.

-ضرورة حماية المعلومات و البيانات الخاصة بالشركات التجارية العارضة و الزبائن المقتنين لهذه السلع من عمليات القرصنة بنظر لتطور الذي تشهده المواقع التجارية نتيجة كثرة زوارها و هو ما يتطلب اقتناء أنظمة تأمين و حماية المعلومات و البيانات الخاصة و المهمة وهو الأمر الذي يتطلب تكاليف إضافية لاقتناء هذه البرامج.

-الزامية استخدام بطاقات الائتمان الالكترونية لدفع تكلفة السلع التي يتم اقتنائها وهذا أمر لا يوجد في العديد من الدول وهذا يعيق تطوير التعاملات التجارية الالكترونية في العديد منها .

(4)-أهمية التجارة الالكترونية:بعد الانتشار الواسع و الشعبية التي حظيت بها التجارة الالكترونية أصبحت لها

الأسواق الالكترونية العالمية على شبكة الانترنت حيث تتيح للزبائن فرصة التجول فيها .

-ميزة الأسعار المخفضة التي تميز السلع المعروضة في الأسواق الالكترونية و توفير الخدمة على مدار الساعة

-سهولة التواصل مع الشركات التجارية المنتجة و المسوقة للسلع و المنتجات المعروضة وكذا تمكن المستهلك من زيارة مختلف المحاللات التجارية عبر الانترنت بكبسة زر .

-تمكن المؤسسات التجارية من عرض منتجاتها في إطار التنافسية في مختلف الأسواق العالمية مع تزويد المستهلك بكل التفاصيل و المعلومات الخاصة لكل منتج يتم عرضه.

-إن حرية الدخول و التجول في الأسواق الالكترونية يعطي حرية أكثر للمستهلك للاطلاع على مختلف المنتجات

المعروضة و حتى القدرة على تجربها كبرامج الحاسوب و الألعاب وغيرها وهذا ما سوف يوفر خدمات أفضل للمستهلكين و يستحوذ على رضاهم.

-تسمح التجارة الالكترونية ببيع المنتجات بكميات كبيرة ينتج عنها أرباح وتؤدي إلى تخفيض مصاريف المؤسسات في نفس الوقت الموجهة للإشهار و الترويج للمنتجات عبر وسائل أخرى مما يحقق تواصل أفضل مع العملاء دون وسيط.

- من خلال تطور عمل الشركات التجارية و ارتفاع مستوى التنافسية بين الشركات و تسجيل مداخل كبيرة سوف ينعكس هذا الأمر على تطوير التجارة الخارجية للدولة بدون أي شك و تطوير و توسيع الاستثمارات على المستوى المحلي ينعكس ايجابيا على مستوى يبرز التنمية الاقتصادية لما يحقق تعبئة

⁹ - صراع كريمة، المرجع السابق، ص 25.

باعتبار فكرة التجارة الالكترونية تمثل أمر ضروري للتطوير وتنمية الاقتصاد ففى سنة 1997 أبدت الحكومة التونسية إرادة سياسية فى سبيل ذلك تحسبت من خلال اتخاذ إجراءات و تدابير ضمن إستراتيجية وطنية عامة سطرتهها الحكومة غايتها تهيئة محيط ملائم للتسهيل عمل التجارة الالكترونية مركزة فى ذلك على أربعة نقاط أساسية و هي:

(1)- البنى التحتية للعمل بالتجارة الالكترونية: إن سعى دولة تونس من التحكم فى تكنولوجيا الاتصالات و المعلومات من خلال توفير مناخ ممتاز لجلب المستثمرين ساعدها على استقطاب عدة شركات هي:

الشركة الفرنسية: (ST-Microelectronics, Alcatel, Téléperformance), والشركة الأمريكية (Gensym, IBM, Lucent, Microsoft, Technologies), والشركة الصينية: (Huawei Technologies), والشركة الألمانية: (Siemens), والشركات أحر سويدية (Ericsson) وفلندية (Stone Soft) كما عملة تونس فى إطار تفير الوسائل الى ¹¹.

-استخدام احدث الشبكات منها "WIFI" ذات السعة العالمية مع تجربة تكنولوجيا الإرسال "CDMA"¹².

-يوجد حوالي 12 مزود بخدمة الانترنت على مستوى تراب تونس منها 7 متعاملين يمثلون القطاع العمومي و 5 متعاملين من القطاع الخاص.

أهمية بالغة فى مجال التعاملات التجارية فى كل أنحاء العالم حيث ¹⁰:

-أصبحت تسهل مختلف المعاملات التجارية من خلال ربح الوقت و كذلك عرض المنتجات للزبائن و بتكلف مقبولة مما ينعكس إيجابا على مجال التجارة ككل.

-يمكن إبرام الصفقات والعديد من المعاملات مع مختلف الأطراف و من أي مكان من العالم وعلى مدار 24 ساعة وعليه فهي تعكس تحول العالم الى قرية صغيرة فى زمن العولمة و الانترنت.

-تسهيل الحياة التجارية و سرعة التواصل بين الشركات التجارية و الزبائن من جهة و كذلك توسع مجال الخدمات من نطاق دولة معينة الى كل دول العالم من خلال موقع الكتروني يسهل إبرام المعاملات بالسرعة و التكلفة المقبولة.

-المحور الثاني: واقع تجربة الجزائر و تونس فى مجال التجارة الالكترونية.

تعد البلدان المغاربية وعلى رأسها تونس و الجزائر من الدول التي تسعى الى تطوير و توسيع العمل فى مجال التجارة الالكترونية من خلال اتخاذ عدة إجراءات و تدابير و قرارات و استحداث هيئات من اجل وضع قاعدة للتجارة الالكترونية تساهم فى بعث و تنمية الاقتصاد المحلي للدولتين وعليه سوف نستعرض واقع تجربة كل دولة على حدا.

أولا-واقع التجربة التونسية فى مجال التجارة الالكترونية:

تعتبر تونس بالمقارنة مع باقي دول المغرب العربي السباق فى مجال تبني التجارة الالكترونية وذلك من خلال إدراك لأهميتها فى تطوير الاقتصاد المحلي

¹¹-حسين العلمي. دور الاستثمار فى تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات فى تحقيق التنمية المستدامة(دراسة مقارنة بين ماليزيا، تونس و الجزائر). مذكرة لنيل شهادة ماجستير فى العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1- 2012/2013، ص 120،121.

¹²- حسين العلمي. المرجع السابق، ص 122.

¹⁰- صراع كريمة. المرجع السابق، ص 13.

خلال حصره لنطاق التنظيم على مسائل التجارة الإلكترونية المباشرة.

-القانون الأساسي رقم 63 لسنة 2004 وقد صدر هذا القانون في 2004/07/17 لتوفير حماية المعطيات الشخصية للمستهلك الإلكتروني بصفة خاصة و المستهلك التونسي بصفة عامة.

-القانون رقم 51 لسنة 2005 وهو يخص التحويل الإلكتروني للأموال من خلال إضافة تعديل في 2005/07/27 ينص على اعتماد الدفع الإلكتروني ضمن الإيرادات العامة في الفصل 76 من قانون المالية التونسي.

-القانون رقم 13 لسنة 2007 وقد صدر هذا القانون بهدف تحديد التنظيم المتعلق بالاقتصاد الرقمي بتاريخ 2007/08/19¹³.

كل هذه الترساة من النصوص القانونية التي أصدرها المشرع التونسي كان لها الأثر الإيجابي في تطوير و توسع مجال ممارسة التجارة الإلكترونية في الواقع العملي. وقد أسندت مهمة التنظيم و المراقبة و الإشراف إلى مجموع من الهيئات المتخصصة.

-كما رافقت الإصلاحات القانونية في مجال تبني التجارة الإلكترونية إنشاء عدة هيئات من شأنها تطوير و تفعيل

التجارة الإلكترونية في مجال تنمية الاقتصاد المحلي في إطار تنفيذ الإستراتيجية التي سطرته الحكومة التونسية من خلال بعض الهياكل الاستشارية و التنسيقية و أخرى تنفيذية و تقنية نذكرها كما يلي:

(1)-**لجان التجارة الإلكترونية:** تم استحداثها سنة 1997 وهي عبارة عن لجنيتين لكل منها مهام :

-وجود كل أنواع شبكات الاتصالات كشبكة المحولة (X25) وخطوط مختصة شبكة (Frame Relay) و شبكة (ADSL) و (RNIS) و (4S) و (GSM)¹³.

-الزيادة في طاقة التدفق و الربط بالشبكة العالمية للإنترنت حيث وصلت إلى 47,5 جيجابيت في الثانية مع نهاية

2010.

- امتلاك تونس لقوى بشرية مثقفة مؤهلة في مجال استخدام شبكة الإنترنت إذ احتلت المرتب (50) عالميا في سنة 2012 بعدما كانت تحتل المرتبة (34) في سنة 2002 وهذا حسب مؤشرات العام لجاهزية الدول للاستفادة من أحدث التطورات التكنولوجية¹⁴.

هذه المعطيات الأولية تشير إلى أن السوق التونسية للتكنولوجيا الاتصالات و المعلومات تشكل مناخ مناسب لتبني التجارة الإلكترونية في مجال المعاملات التجارية للمساهمة في تطوير التنمية الاقتصادية للبلاد.

(2)-**الإطار القانوني و المؤسساتي للتجارة الإلكترونية:** بهدف التحكم الأمثل في مجال التجارة الإلكترونية

سعى المشرع التونسي إلى إصدار نصوص تشريعية من أجل تنظيم و سد الفراغ القانوني في المعاملات الإلكترونية حيث نذكر أهم هذه النصوص:

-القانون رقم 57 لسنة 2000 و الذي يتضمن تعديل قانون الالتزامات و العقود التونسي بإضافة التوقيع الإلكتروني و الوثيقة الإلكترونية.

-القانون رقم 83 لسنة 2000 يعتبر القاعدة القانونية في مجال ضبط المبادلات و التجارة الإلكترونية من

¹³ - حسين العلمي، نفس المرجع، ص 122.

¹⁴ - حسين العلمي، المرجع السابق، ص 121.

¹⁵ - سمية ديمش، المرجع السابق، ص 168.

(4)-الوكالة الوطنية للسلامة المعلوماتية: تم إنشائها سنة 2004 تتمحور مهامها حول تأمين المعاملات الالكترونية وهذا من خلال السعي إلى تنفيذ كل التوجيهات الوطنية و الإستراتيجية العامة في مجال سلامة المعلومات و تأمين اليقظة التكنولوجية.

(3)- وسائل الدفع الالكترونية التي اعتمدها تونس في معاملات التجارة الالكترونية: بعد أن تم الشروع في العمل بالتجارة الالكترونية في تونس استلزم الأمر ضرورة وضع وسائل للدفع تتناسب مع هذه التجارة من خلال وسائل الدفع الالكترونية التي وضعها بريد تونس ممثلة في الدينار الالكتروني و البطاقة البنكية.

(1)- الدينار الالكتروني: تم استحداث هذه الطريقة من أجل تسهيل للمعاملات التجارة الالكترونية بطرق آمنة و فعالة للزبون و البائع معا تعرف بالدينار الالكتروني (e-dinar) والتي تم بداية العمل بها منذ سنة 2000 من خلال دفع تكاليف العمليات التجارية التي يتم إبرامها على شبكة الانترنت، وتوجد على شكل بطاقة بمبالغ مختلفة حسب رغبات و قدرة المستهلك التونسي وقد ارتفع عدد المستخدمين لهذه البطاقة من 93455 سنة 2005 إلى 817328 سنة 2007¹⁸.

(2)- البطاقة البنكية: تم إصدارها من قبل شركة نقديات تونس (SMT) Société Monétique de Tunisie من خلال منظومة دفع مؤمنة يتم استخدام مشغل الدفع الالكتروني الآمن (SPS) Serveur de paiement sécurisé وكذلك بطاقة البنكية (CIB) و البطاقات البنكية لفيزا إلكترون (visa card international)، والتي تمكن من دفع التكاليف بواسطة هذه البطاقات البنكية¹⁹.

-اللجنة الوزارية للتجارة الالكترونية: Commission ministérielle du commerce électronique: تقوم بالتنسيق بين مختلف الأطراف وكذا اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطوير المبادلات التجارية.

-اللجنة الوطنية الفنية للتجارة الالكترونية: Commission nationale technique du commerce électronique: تقوم هذه اللجنة بتنفيذ و متابعة تطبيق الإجراءات المتخذة من اللجنة الوزارية للتجارة الالكترونية¹⁶.

(2)-الوكالة التونسية للانترنت (ATN " Agence tunisienne d'internet): تم استحداثها في سنة 1996 لقد تم تأسيسها للإشراف على توفير و تسيير كافة خدمات الانترنت في دولة تونس و تقوم بمهمة تطوير البنية التحتية من خلال تسهيل النفاذ إلى كل خدمات الانترنت التي توفرها في أي مكان و تشرف على تنظيم إنشاء مواقع الويب التونسية من خلال التصرف في المجالات الضريبية على المستوي الوطني (tn)¹⁷.

(3)-الوكالة الوطنية للمصادقة الالكترونية (www.certification.tn): تم استحداث هذه الوكالة في سنة 2000 إذ تعد هذه الوكالة المسؤولة عن تسليم و إصدار وكذلك حماية شهادات المصادقة الالكترونية في دولة تونس و التي تتعلق بالأعوان العموميين المؤهلين للقيام بالمبادلات الالكترونية وهذا من خلال تأمينها وفق نظام ووسائل التشفير على أساس قاعدة هيكل (المفتاح العمومي).

¹⁸-سمية ديمش. المرجع السابق. ص 170.

¹⁹-انظر الموقع

¹⁶-نفس المرجع. ص 169.

¹⁷-نفس المرجع. ص 169.

حوالي 26 مليون دولار في 2011 وهو ارتفاع محسوس²³.

أولا- واقع التجربة الجزائرية في مجال التجارة الالكترونية: سعت الجزائر كغيرها من الدول إلى اقتحام مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال منذ التسعينيات وبالتحديد في سنة 1994 وذلك بعد بهدف إدراك التطور الحاصل و بغية اللحاق بركب الدول المتقدمة، وتعد التجارة الالكترونية احدى الاهداف التي سطرته الجزائر و لذلك سوف نحاول تسليط الضوء على واقع تجربتها.

(1)- البنية التحتية للعمل بالتجارة الالكترونية:

- يوجد ثلاثة متعاملين للهاتف النقال في الجزائر واحد تابع للقطاع العمومي (موبليس) بنسبة تسويق تقدر

ب29,18% واثنان تابعين للقطاع الخاص (اوراسكوم تليكوم الجزائر) جازي بنسبة تسويق تقدر ب 46,81% و أوريدو بنسبة تقدر ب 24,01% حسب إحصائيات 2011²⁴.

-توسع انتشار استخدام الإعلام الآلي و شبكة الانترنت من قبل العنصر البشري فقد انتقل عدد أجهزة الحاسوب المستخدمة من 2007 إلى 2011 بمعدل نمو قدر ب 154% حيث كان يوجد حوالي 1482000 إلى 3763607 حاسوب حيث قدر المعدل السنوي لحجم مبيعات الحاسوب نحو 200000 حاسوب سنويا²⁵.

-اعتماد الجزائر تقنيات الجيل الثالث للهاتف النقال و الانترنت للمتعاملين الثلاثة 3G وهي حاليا بصدد

هذه هي أهم الهيئات التي تشرف على مجال التجارة الالكترونية في تونس من خلال الإشراف والتنظيم والتسيير و الرقابة.

(4)-النتائج التي حققتها تونس في مجال التجارة

الالكترونية:لقد حققت تونس نتائج ايجابية حيث:

-قدرت عمليات الشراء ب416000 عملية أي بنسبة 4,36% في سنة 2008 من مستخدمي الانترنت، اما عمليات الدفع فقدت ب 8,64% بالبطاقات البنكية و 4,27% عبر الدينار الالكتروني التونسي.

-عدد الصفقات ارتفع من 477000 صفقة عام 2006 إلى 660000 صفقة عام 2008 و قد وصل العدد إلى 300000 صفقة عبر برنامج (SPS) لوحدته في 2012²⁰.

-ارتفع في عدد المواقع الخاصة بالتجارة الالكترونية إلى 700 موقع حسب إحصائيات 2012، و 10 مشاريع للخدمات عبر الانترنت و التجارة الالكترونية في سنة 2012²¹.

-سجلت مداخل قدرت ب14 مليون دينار تونسي لسنة 2005 و ب20 مليون دينار في عام 2006 و قدرت ب 27 مليون دينار تونسي في سنة 2008 و لترتفع إلى حوالي 42,3 مليون دينار تونسي في سنة 2012²².

-كما قد بلغت قيمة المعاملات في التجارة الالكترونية حوالي 21 مليون دولار في سنة 2007 ووصلت إلى

²³-انظر الموقع :

<http://www.startimes.com/?t=26230056>

²⁴-صراع كريمة، المرجع السابق، ص 133.

²⁵-صراع كريمة، المرجع نفسه، ص 134.

²⁰-صراع كريمة، المرجع السابق، ص 128.

²¹-حسين العلمي، المرجع السابق، ص 119.

²²-صراع كريمة، المرجع السابق، ص 128.

التحضير لادخال تقنيات الجيل الرابع 4G للاتصالات الجزائر.

-توفر الجزائر على خدمة الانترنت في بدايتها سنة 1994 كان يقدر ب 9,6 كيلوبيت/ثانية و ليتوسع اليوم ليصل إلى 1 ميغابيت / الثانية في سنة 1998 ثم إلى 30,65 ميغابيت/ الثانية في 2009²⁶.

-قوة بشرية مستخدمة للانترنت قدرة ب 14% من مجموع السكان في الجزائر في سنة 2012 أي ما يعادل 5 مليون و 230000 مستخدم.

- توفير الجزائر على خط اتصال أساسي (BACHBONE) من الألياف البصرية قدرته 34 ميغابيت/ثانية قابل للتوسع لغاية 144 ميغابيت/ ثانية لتمكن موزعي خدمات الانترنت من تقديم خدمة افضل.

-توفر الجزائر على شبكة هامة من الألياف الضوئية إذ كانت تقدر ب 8134 كم في سنة 2000 لتصل إلى 67 ألف كلم في سنة 2008 مما ساهم بشكل كبير في الخدمة الالكترونية²⁷.

- إقامة مشروع يتمثل في إطلاق شبكتين للاتصال عن طريق الساتليت (IMMARSAT VSAT) وهو ما يسمح دون شك بتقوية عمليات ربط المواقع مع المشتركين بشبكة الانترنت.

-تواجد ثلاثة عروض في سوق الجزائرية وهي خط المشترك الرقمي (ADSL) و الألياف (FTXX) و خدمة (WIMAX) مما يدعم البنية التحتية في مجال تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال²⁸.

-التعاون مع شركات أجنبية رائدة في مجال التكنولوجيا و للمعلومات الاتصال مثل الشركة الأمريكية في مجال التكنولوجيا (LUCENT TECHNOLOGIES) و الربط بشبكة الانترنت.

- استحداث عدة مواقع تساهم في تطوير و توسيع التجارية الالكترونية (CRUDDIME) واد كنيس و سوق الجزائر و epay.dz.

(2)- الإطار القانوني و المؤسساتي للتجارة الالكترونية:

-الإطار القانوني لتنظيم التجارة الالكترونية: تم سن مجموع من القوانين لتواكب التطور الحاصل في مجال التكنولوجيا و الاتصال ومنها.

-المرسوم التنفيذي رقم 257/98 المعدل ب المرسوم التنفيذي رقم 307/00 المؤرخ في 2000/10/14 و يعد أول نص تشريعي يصدر لتنظيم خدمات الانترنت كمنشآت وكذلك تحرير سوق مزودي خدمة الانترنت. إذ قام هذا النص بحصر وتحديد كل الجوانب المتعلقة بخدمات الانترنت²⁹.

-قانون رقم 10/05 و المتعلق بتعديل قانون المدني حيث ينص في المادة 323 مكرر على إدراج الكتابة في الشكل الالكتروني وذلك للاستعانة بها في الإثبات و تأخذ هذه الكتابة شكل ذات التسلسل أو الأوصاف أو الأرقام أو العلامات أو الرموز ذات معنى مفهوم، إضافة إلى المادة 327 /2 و التي أدرجت ما يعرف بالتوقيع الالكتروني و الذي صدر فما بعد بنص آخر³⁰.

-المرسوم التنفيذي رقم 162 /07 المؤرخ في 2007/05/30 و الذي عرف التوقيع الالكتروني في

²⁹- حابت آمال، التجارة الالكترونية في الجزائر، رسالة لنيل شهادة

دكتوراه في العلوم، تخصص قانون، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2015، ص 87.

³⁰- حابت آمال، المرجع السابق، ص 93.

²⁶- صراع كريمة، المرجع نفسه، ص 138.

²⁷- سمية ديمش، المرجع السابق، ص 207.

²⁸- صراع كريمة، المرجع السابق، ص 140.

(1)-سلطة الضبط للبريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية (ARPT): تم إنشائها في سنة 2001 بموجب القانون رقم 03/00 المؤرخ في 2001/08/05 و المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية وهي تتمتع بالشخصية المعنوية و لاستقلال المالي كان هدفها الأساسي هو تنفيذ التوجيهات الوطنية في مجال التكنولوجيا و قد نصت المادة 13 من نص القانون على المهام التي أوكلت لهذه الهيئة ومنها: إعادة هيكلة قطاع البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية من خلال توفير بيئة تنافسية فعالة بين مختلف المتعاملين، القيام بمهمة التحكم لفض النزاعات الناشئة بين المتعاملين، وقد لعبت هذه الهيئة دورا كبيرا في تطوير القطاع بمنح الرخص الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات و الاتصال.³⁴

(2)-شركة نالبة الصفقات البنكية و النقدية (SATIM): تأسست هذه الشركة في 1995/03/25 برأسمال قدر ب 257 مليون دج و يساهم فيها 8 بنوك و كانت تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها: تطوير و توسيع وسائل الدفع الالكتروني (بطاقات الالكترونية لسحب و الدفع)، التنظيم العلاقات بين البنوك، التكفل بالهياكل القاعدية للتكنولوجيا في المجال المصرفي، وبالتالي حتى يكون لها دور كبير في دعم و تقوية قاعدة متينة لإقامة التجارة الالكترونية.³⁵

(3)-وزارة البريد و تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال (MPTIC): أنشئت هذه الوزارة بعد تحويل وزارة البريد و المواصلات سابقا بهدف تنظيم قطاع تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في مطلع 2000 وكذلك للبحث عن الآليات الملائمة لإقامة مجمع معلومات مقدم

نص المادة 3 منه و الذي يشير إليه في المادتين 323 مكرر و 232 مكرر 1 من القانون المدني، ويدخل ضمن هذا المرسوم كذلك التصديق و التوثيق الالكتروني وذلك من خلال تراخيص تمنحها سلطة البريد و المواصلات من اجل محاربة الغش و الاحتيال.³¹

- استحداث نظام الدفع الالكتروني من خلال تعديل في الأمر رقم 11/03 في المادة 69 منه حول وسائل السحب و الدفع و قد صدر القانون رقم 02/05 المؤرخ في 2005/02/06 بغية تطوير و عصرنة القطاع المصرفي من

خلال الانتقال من استعمال وسائل الدفع التقليدية إلى الالكترونية من خلال بطاقة الدفع و السحب الالكترونية.³²

-القانون رقم 04/09 المؤرخ في 2009/08/05 و الذي تم إصداره من اجل التصدي للجريمة الالكترونية من خلال قواعد الحماية من الجريمة المتصلة بتكنولوجيايات المعلومات و الاتصالات و مكافحتها، باعتبار أن هذا المجال أصبح اليوم يشهد جرائم عديدة منها القرصنة و التزوير و اختلاسات و غيرها التي تتعرض لها معلومات العملاء و المواقع الرسمية للمؤسسات.³³

-الإطار المؤسسي للتجارة الالكترونية: تم استحداث عدد من الهيئات للإشراف على تطوير قطاع التكنولوجيا الإعلام و الاتصال حتى يتمشى و متطلبات التجارة الالكترونية في الجزائر.

³⁴-القانون رقم 03/2000 المؤرخ في 2000/08/05 الذي يحدد

القواعد العامة المتعلقة بالبريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية.

ج ر عدد 48.

³⁵-انظر إلى الموقع: www.iefpedia.com/arab/?p=15920

³¹- حابت أمال، المرجع نفسه، ص 115.

³²- حابت أمال، المرجع السابق، ص 130، 131.

³³- حابت أمال، المرجع نفسه، ص 343.

التكفل بكافة الإجراءات و الجوانب انجاز مجموعة من الحظائر التكنولوجية و تطويرها. بدعم و تحفيز الاهتمام بالسوق الجزائرية من طرف المستثمرين الأجانب. ضمان تنفيذ الدولة لالتزاماتها في مجال الاتفاقيات الجهوية و الدولية المتعلقة بالحظائر التكنولوجية³⁸.

(6)- **الوكالة الفضائية الجزائرية (ASAL):** تم إنشاء هذه الوكالة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 48/02 المؤرخ في 2002/01/16 بهدف الاهتمام بهذا المجال المهم و الذي يساعد على تطوير مجال الاتصالات في مجال الهاتف النقال و الثابت و خدمات البث الإذاعي و التلفزيوني و كذلك خدمة الانترنت عن طريق الأقمار الاصطناعية و قد تم تكليف هذه الوكالة بعدة مهام نذكر منها: إعداد و تنفيذ البرامج المتعلقة بتطوير النشاطات الفضائية بالتعاون مع مختلف القطاعات المعنية. التعاون مع السلطات الأخرى و الهيئات الوطنية الأجنبية لنقل الخبرات³⁹.

(3)- **وسائل الدفع الالكترونية:** سعت الجزائر إلى تطوير نظمها المصرفي حتى يتماشى مع متطلبات التجارة الالكترونية و كما يلي:

- **بطاقة السحب لبريد الجزائر:** هذه البطاقة متصلة بالحساب الجاري للزبون ويمكن بها سحب مبلغ في حدود 20 ألف د ج في اليوم من شبكات بريد الجزائر أو أي شبكات و قد تم تحديد عام 2005 للعمل الفعلي بها و تم تأجيل ذلك إلى غاية سنة 2008 أين تم تطوير هذه

من اجل التمهيد لخوض غمار التجارة الالكترونية مستقبلا. و كان من بين المهام الأساسية للوزارة هي: إعداد إستراتيجية لتطوير المواصلات السلكية و لاسلكية و المعلومات و التقنيات السمعية البصرية. اقتراح كل التدابير المساهمة في تطوير البحث التطبيقي في ميادين المواصلات السلكية و اللاسلكية و المعلوماتية. ولأداء أحسن تم تقسيم هذه الوزارة إلى 3 مديريات فرعية وهي: مديرية الدراسات و الاستشراف و التنسيق. و مديرية تطوير تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و مديرية مجتمع المعلومات. وكلها تصب في مجال دعم التحول نحو مجتمع المعلومات³⁶.

(4)- **اللجنة الالكترونية:** جاء إنشاء هذه اللجنة تماشيا مع رؤية الجزائر الاستشرافية للمستقبل و لخوض غمار تحديات عالم المعلوماتية و التكنولوجيا و هي تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة و تشكيلة من الوزارات و قد بادرت في سنة 2008 إلى وضع خطة عمل وطنية من اجل التحكم في مجال الاتصال و تقنية المعلومات بهدف تطوير تكنولوجيا الإعلام و الاتصال إلى غاية 2013³⁷.

(5)- **الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية و تطويرها: (Agence nationale de promotion et de développement des parcs technologique)** تم إنشاء هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91/04 المؤرخ في 2004/03/24 وهي تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و في هذا الإطار أسندت لهذه الوكالة عدة مهام نذكر منها:

³⁸- المرسوم التنفيذي رقم 91/04 المؤرخ في 91/03/24

المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية و تطويرها و يحدد تنظيمها و سيرها. ج ر عدد 19.

³⁹- المرسوم الرئاسي رقم 48/02 المؤرخ في 2002/01/16

يتضمن إنشاء الوكالة الفضائية الجزائرية و تنظيمها و عملها. ج ر عدد 05.

³⁶- معلومات مستقاة من الموقع الالكتروني لوزارة البريد

و تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال. على الرابط: www.mptic.dz

³⁷- سمية ديمش. المرجع السابق. ص 262.

ارتفاع من 1984 جهاز سنة 2008 إلى 3047 جهاز سنة 2011⁴³.

(4)- النتائج المحققة في التجارة الالكترونية:

-لقد سجل تطور في عدد للمواقع الويب من 20 موقع في سنة 2000 إلى حوالي 76000 موقع في سنة 2011.

أما عن مواقع التجارة الالكترونية فقد ارتفعت من 14 موقع في سنة 2009 إلى 64 موقع في سنة 2011 ومن

أشهر هذه المواقع الخاصة بالتجارة الالكترونية نذكر: واد كنييس-سوق الجزائر - cuiddimi و e-pay.dz وغيرها⁴⁴.

-بلغت نسبة استخدام الانترنت 60% من سكان الجزائر مقسمين بين 68,3% رجال و 31,7% نساء و فيما يخص الفئة العمرية فقد تراوحت ما بين 20 إلى 35 سنة.

-الاشتراك في خدمة الهاتف النقال بلغت 35,8 مليون خلال 2011 أي ما يعادل 95% من سكان البلاد. مقسمين على المتعاملين الثلاثة الناشطين في السوق الجزائرية مجتمعة.

-حوالي 17% من المستخدمين يمتلكون وسائل الدفع الالكتروني و حوالي 36% يريدون الحصول عليها و حوالي 87,2% تستخدمونها لسحب النقود و حوالي 26,9% لشراء و 15,5% لتسديد فواتير الكهرباء و الماء...

البطاقة للاستجابة لمتطلبات التجارة الالكترونية ولكن رغم ذلك و لحد الآن لم يتم تطبيقها⁴⁰.

-البطاقة بين بنكية (la carte interbancaire):

تستعمل لسحب النقود و الدفع أيضا "CIB" و يستفيد منها

من له حساب بنكي. تستعمل لشراء و تسديد قيمة المشتريات في المجالات التي تتعامل بهذه البطاقة في كل ولايات

الوطن من خلال موقع يتيح التعرف على التجار الذين يتعاملون بها لدى بنك للقرض الشعبي الجزائري⁴¹.

-البطاقة المصرفية للسحب و الدفع: ويتم التعامل بها من طرف عدة بنوك نذكر منها CPA -BEA -BDR -CNAB.

-البطاقات العالمية فيزا و ماستر كارد (MasterCard و VISA): وهي الآن متوفرة في الجزائر من خلال بعض البنوك منها CPA -BDL -BEA وعليه فان بنك القرض الشعبي يمنح مثلا بطاقة cpa visa وهي تأخذ نوعين (cpa visa gold) و (cpa visa classic) وهي تسمح بسحب الاموال عبر 940000 موزع عبر العالم⁴².

-حسب التقارير و الإحصائيات المسجلة فانه سجل ارتفاع في عدد البطاقات من 339374 سنة 2008 إلى 850008 بطاقة في سنة 2011 ، وارتفاع عدد أجهزة الدفع صنف BAB سنة 2008 من 544 جهاز إلى 647 جهاز في سنة 2011 وكذا الصنف TPE عرف

⁴⁰ - صراع كريمة، المرجع السابق، ص 141.

⁴¹ - سمية ديمش، المرجع السابق، ص 242.

⁴² - سمية ديمش، المرجع نفسه، ص 243.

⁴³ - صراع كريمة، المرجع السابق، ص 144.

⁴⁴ - صراع كريمة، المرجع السابق، ص 152.

-تطوير المعاملات الالكترونية في السوق الداخلية من خلال تنمية المبادلات بين المؤسسات ومع الزبائن والرفع من حجم المعاملات التجارية الالكترونية مع الخارج.

-احداث عدة مواقع جديدة للتسوق والعمل على تعميم مواقع الواب التجارية في الفضاءات التجارية.

-وضع برنامج يرمي إلى متابعة وتنمية عدد المؤسسات المنخرطة في التجارة الالكترونية يتضمن بالخصوص بعث محضنة لمشاريع الخدمات الالكترونية واحداث وحدة إرشاد وتوجيه لمشاريع التجارة الالكترونية.

-دعوة مراكز التحكيم إلى بعث نواة متخصصة في التحكيم والمصالحة في مادة التجارة الإلكترونية.

-بعث نظام لتأمين العمليات المالية على الخط (Structure assurantielle).

-توفير حوافز مالية وهيكلية جديدة لتوسيع المبادلات التجارية الالكترونية مع مزيد من التعمق في العمولة المحتسبة لوسائل الدفع الإلكتروني في اتجاه حذفها أو التقليل فيها ولو لمدة معينة⁴⁷.

-تكوين الخبراء مؤهلين لاسيما في مجالات الإضاء والمصادقة الالكترونية والتوثيق الالكتروني.

-دفع المبادلات التجارية الالكترونية بين المهنيين ولاسيما في إطار نشاط المؤسسات العمومية وذلك باعتماد التجارة الالكترونية في الصفقات العمومية في الحالات الممكنة ودعوة المؤسسات العمومية إلى استعمال منظومة الدفع الالكتروني.

-سجل أيضا ارتفاع في عملية الدفع من 2051 عملية مسجلة في 2008 إلى 5906 عملية دفع في غضون (4) سنوات أي في 2012⁴⁵.

- أكثر أنواع التجارة الالكترونية المستعملة في بلادنا هي (B2B) و (B2C) من طرف المؤسسات الجزائرية وقد احتلت الجزائر المرتبة 139 من ضمن 144 دولة وهذا يعني أنها لا تزال بعيدة مقارنة بالدول العربية الأخرى فمثلا دولة الإمارات المتحدة احتلت المرتبة 17 في صنف (B2B) و 21 عالميا في (B2C) لسنة 2013 أما تونس فقد احتلت المرتبة 50 عالميا في عام 2012⁴⁶.

-المحور الثالث: آفاق تطوير التجارة الالكترونية في الجزائر و تونس.

رغم كل النتائج المشجعة التي سجلت في مجال التجارة الالكترونية في كل من تونس و الجزائر إلا أنها تبقى نتائج دون المستوى المطلوب وهذا بالنظر إلى الإمكانيات و القدرات و الجهود التي تبذل في سبيل تطويرها و توسيع مجال استخدامها ، و هذا راجع إلى مجموعة من العراقيل و الصعوبات التي تحول دون تجسيد هذه البرامج و الخطط المسطرة من قبل البلدين في هذا المجال وعليه سعت كل دولة إلى اتخاذ عدة تدابير و إجراءات من اجل تطوير استغلال التجارة الالكترونية في الحياة الاقتصادية .

أولا- برامج وآفاق استغلال التجارة الالكترونية في تونس و الجزائر:

(1)-أهم البرامج التي سطرتها تونس لاستغلال التجارة الالكترونية:

⁴⁷- خباب حظري (2011) الإشكاليات والعراقيل التي تعيق

تطور التجارة الإلكترونية، تونس بعد الثورة، مجلة الإعلام

الاقتصادي، عدد 259، ص ص 15،18، متوفر على الموقع :

<http://www.slideshare.net/khabbab/article-khabbab>

⁴⁵- صراع كريمة، المرجع نفسه، ص 153.

⁴⁶- صراع كريمة، المرجع نفسه، ص 164.

-دفع تطوير الاقتصاد الرقمي من خلال توفير الجو
الملائم لثمين الكفاءات العلمية و التقنية المحلية لدفع
عجلة الاقتصاد إلى الأمام .⁴⁹

(ب)-مشروع أسرتك "1" و "2": جاء من اجل تعميم
استخدام خدمة الانترنت في وسط الأسرة الجزائرية
والذي يهدف إلى ربط 6 مليون عائلة بشبكة الانترنت
حيث انطلقت العملية بتاريخ 2005/10/22 وامتدت
إلى سنة 2010 وقد قدرت تكلفة هذا المشروع حوالي
400 مليار دينار جزائري ما يعادل 5 مليار دولار
أمريكي وكان الهدف من ورائها هو العمل على إنشاء
مجتمع معلوماتي⁵⁰. كما تم إطلاق كذلك مبادرة
جديدة اخرى سميت ب "أسرتك 2" من اجل مواصلة
عملية الربط بخدمة الانترنت في كل أنحاء
الجزائر .⁵¹

(ج)-مشروع الحظائر التكنولوجية: التي تعد دعم للبنية
التحتية للقطاع التكنولوجي المعلومات و الاتصالات
وكذا تطوير الاقتصاد الرقمي في البلاد ومن أهم هذه
الحظائر نذكر حظيرة التكنولوجية بسيدي عبد الله
بالعاصمة تعمل منذ 2009 و حظيرة التكنولوجية
بورقلة تعمل منذ مارس 2012 وقد سجل مشروع
انجاز ثلاثة حظائر أخرى بكل من عنابة و وهران و
ورقلة من طرف (ANPT)⁵².

-تعزيز الجهود الرامية إلى ترسيخ الثقافة الرقمية لدى
المتعاملين الاقتصاديين والحرص على مواصلة تدعيم
البنية

التحتية للاتصالات وتطوير منظومات الدفع
الإلكتروني .⁴⁸

(2)-اهم البرامج التي سطرته الجزائر لاستغلال التجارة
الإلكترونية:سنذكر أهمها كما يلي :

(أ)-مشروع الجزائر الإلكترونية 2013: يتمحور حول
إبراز مجتمع العلم و المعرفة في إطار إستراتيجية
تطوير وعصرنة مختلف القطاعات الأساسية بدءا
بالإدارة المحلية ووصولاً إلى تعميم استعمالها في
مختلف المجالات كالتجارة و العدالة و الصحة و
التعليم وغيرها من اجل تحسن الخدمة العمومية
للمواطن بشكل أفضل و يركز هذا المشروع على ثلاثة
عشر محور رئيسية نذكر منها :

-تسريع استخدام تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في
الإدارات العمومية.-تسريع استعمال تكنولوجيا الإعلام و
الاتصال في الشركات.

-تطوير الآليات و الإجراءات التحفيزية الكفيلة بتمكين
المواطنين من الاستفادة من التجهيزات و شبكات
تكنولوجيا الإعلام و الاتصال.

⁴⁹عبد القادر بلعربي،عرج مجاهد نسيمه، أمغبر فاطمة

الزهراء، " تحديات التحول إلى الحكومة الإلكترونية في الجزائر "

ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي الخامس، الاقتصاد الافتراضي

و انعكاساته على الاقتصاديات الدولية، ص 5.

⁵⁰.- مشروع أسرتك، متوفر على الموقع:

<http://benbadis.org/vb/showthread.php?t=6619>

⁵¹- جريدة الشروق أولين:

<http://www.echoroukonline.com/ara/?news=37282>

⁵²-انظر الموقع:<http://www.anpt.dz/consulté>

⁴⁸http://www.commerce.gov.tn/Ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AE-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3_11_187

إنشائها في سنة 1999 و التي لم يتم تفعيل نشاطها إلى حد اليوم.

-انعدام ثقافة الشراء عبر الانترنت في الأسواق الالكترونية لدى معظم المواطنين التونسيين نظرا لعدم وجود أي قيمة مضافة أو حوافز أو تشجيعات من شأنها رفع مستوى الإقبال على التعامل في مجال التجارة الالكترونية من طرف الأفراد و المؤسسات الاقتصادية.

-الصعوبات التي تعيق المؤسسات التجارية على ولوج عالم التجارة الالكترونية لعدم وجود حوافز مالية و قنوات لتمويل هذه المشاريع ذات الطابع الرقمي نظرا للعراقيل التي تواجه نشاط البنوك .

-نقص العنصر البشري المؤهل لتحكم واستخدام تقنيات التجارة الالكترونية من خلال تأمين المعلومات والبيانات الشخصية للعلاء من جهة واستخدام البرامج و التطبيقات الحديثة من جهة أخرى، وتعد هذه أهم النقاط التي تحول دون اعتماد التجارة الالكترونية في تونس⁵⁴.

(2)-**أهم العراقيل في الجزائر:** تعرف الجزائر عراقيل كثيرة بالمقارنة مع جارتها تونس في مجال التوسيع و تطوير التجارة الالكترونية وهذا يرجع إلى الكثير من العوامل نحاول أن نحصرها باختصار في النقاط التالية:
-نقص الاهتمام من قبل المؤسسات الاقتصادية في البلاد بتقنيات التجارة الحديثة التي يمكن أن تفتح لهم آفاق اقتصادية واسعة إلا القلة قليلة وهو الأمر الذي يرهن سرعة انتشارها في بلادنا.

(د)-تفعيل خدمات الجيل الثالث (3G) للهاتف و الانترنت والشروع في استغلال خدمات الجيل الرابع (4G) مع نهاية 2016.

(ه)-استحداث السجل التجاري الالكتروني و كذلك بطاقة الدفع الالكترونية من المركز السجل التجاري وذلك من اجل تسهيل العمل مع التجار و أصحاب المهن وهي مبادرة مقترحة من قبل وزارة التجارة⁵³.

ثانيا- العراقيل التي تحول دون تطوير التجارة الالكترونية: إن العراقيل التي تحول دون تطوير التجارة الالكترونية في كل من تونس و الجزائر تبقى مشتركة مع بعض الاختلافات نتيجة اختلاف مستوى التقدم في هذا المجال حيث تبقى تونس أحسن من الجزائر وذلك بالنظر إلى المؤشرات المسجلة و التي أعطت نتائج جيدة بها مقارنة بالجزائر، وعليه سوف نذكر أهم العراقيل التي تعني منها كل دولة وذلك باختصار.

(1)-**أهم العراقيل المسجلة في تونس:** رغم النتائج الملموسة المسجلة في مجال التجارة الالكترونية في تونس إلا أنها تبقى غير مرضية بالمقارنة مع النمو المذهل الذي تشهده التجارة في الدول المتقدمة وذلك نتيجة العراقيل التي تحول دون ذلك و لعل أهمها :

-عدم تسطير خطط عمل لتطوير و توسيع العمل في مجال التجارة الالكترونية لدى المؤسسات الاقتصادية و الأفراد سواء على المدى القصير أو المتوسط أو الطويل.

-التأخير في تطبيق بعض القوانين و تفعيل نشاط بعض الهيئات في مجال دعم التجارة الالكترونية مثل اللجنة الوطنية التقنية للتجارة الالكترونية التي تم

⁵⁴ - بوابة رئاسة الحكومة التونسية، الجامعة الافتراضية، متوفر

على الموقع:

www.pm.gov.tn/pm/article/article.php?id=33&lang=ar

⁵³ -وزارة التجارة الجزائرية، " السجل

التجاري: <http://www.mincommerce.gov.dz/arab>

-قلت تدفق سعة الانترنت في الجزائر التي تقدر ب 1,5 ميغابيت/ثا محتلة بذلك المرتبة 176 عالميا مقارنة مع دول أخرى تجاوزت معدل أربعة و عشرة ميغابيت/ثا. وبالتالي فهو تأخر حتى مقارنة ببعض الدول المغربية التي تفوقنا في هذا المجال مثل المغرب 3,85 ميغابيت/ثا محتلة المرتبة 98 عالميا و تونس 2,33 ميغابيت/ثا محتلة المرتبة 141 عالميا⁵⁵.

-نقص في الكفاءات و الإطارات المتحكمة في مجال التكنولوجيا المعلومات و الاتصال و حماية البيانات و المعلومات الشخصية الخاصة بالأفراد و المؤسسات مما ينعكس سلبا على توسيع و توعية المستهلك الجزائري بالمزايا التي توفرها التجارة الالكترونية من حيث الإشهار و الجودة و التنافسية العالمية للمؤسسات التجارية المحلية بالجزائر.

-فشل بعض البرامج و الخطط المعتمدة لتعميم استخدام خدمة الانترنت و من أمثلتها مشروع (أسرتك 1) و الذي يهدف إلى تزويد 6 مليون عائلة بالحاسوب و خدمة الانترنت و كذلك (مشروع الجزائر الالكترونية) و الذي لم تتجاوز نسبة تنفيذه 55% و سبب فشله هو عدم التنظيم و التأطير المحكم الذي شاب هذه العملية⁵⁶.

تعد هذه العراقيل التي ذكرناها أهم حاجز يعيق تطوير و توسيع اعتماد التجارة الالكترونية في تونس و الجزائر حتى تلحق بركب الدول المتقدمة في هذا المجال حتى ينعكس إيجابا على التنمية المحلية لاقتصاد البلدين، بدون أي شك ولهذا وجب وضع برامج و خطط أكثر فعالية بغية الاستغلال الأمثل للتجارة الالكترونية وهو ما سنحاول أن التطرق إليه في.

-غياب نصوص قانونية صريحة تنظم و تضبط المعاملات التجارية في إطار التجارة الالكترونية بشكل مباشر كما هو الحال في العديد من الدول على غرار تونس و مصر و غيرها.

-ارتفاع تكاليف استخدام الانترنت لدى المواطن الجزائري بنظر إلى تكلفة أجهزة الحاسوب و توصيلها بالإضافة إلى عدم وجود شركات محلية لتصليح هذا النوع من الأجهزة كما أن التكاليف المرتفعة المدفوعة مقابل تقديم خدمة الانترنت تشكل عائقا أمام استخدام الانترنت في بلادنا.

-انتشار الأمية في أوساط المجتمع الجزائري نظرا لنسبة الأمية المسجلة و غياب ثقافة استخدام الحاسوب كما أن

عدم إتقان اللغات الأكثر تداولاً على شبكة الانترنت كاللغة الانجليزية مثلا أدى إلى تأخير استخدام التجارة الالكترونية بالشكل المطلوب.

-سياسة الاحتكار التي تمارسها الدولة في مجال خدمة الانترنت (اتصالات الجزائر) و عدم فتح المجال أمام متعاملين آخرين نتيجة البيروقراطية أدى إلى ارتفاع تكلفة استخدام خدمة الانترنت.

-نقص عدد بطاقات الدفع الالكتروني نظرا لعدم التغطية الكافية لاحتياجات السوق و متطلباتها وهذا نتيجة الطبيعة التقليدية للنظام المصرفي الجزائري ككل، و تأخره في عصرنة هذا القطاع الذي يعد من أهم عوامل نجاح التجارة الالكترونية.

-افتقار الجزائر لبنية التحتية حقيقية في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و تخلفها عن مواكبة التطورات الحاصلة لاسيما التأخر في استخدام التقنيات الحديثة كخدمة الانترنت و برامج الكومبيوتر 3G و 4G و غيرها.

⁵⁵ -R. E. Débit très Faible le dernier au monde, Journal al -Wantan. numéro 6628, Alger. jeudi 2/8/2012 P3.

⁵⁶ - صراع كريمة. المرجع السابق، ص 177.

المحلي و الأجنبي مع تكفل الدولة بتقديم الدعم لها من تحفيز جبائي و توفير مصادر التمويل لها.

-وضع إطار قانوني و تنظمي لكل الجوانب المتعلقة بمجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات بصفة عامة و مجال التجارة الالكترونية بصفة خاصة.

- الاستثمار في العنصر البشري المحلي الذي يعد قاعدة مهمة في سبيل تطوير استخدام تقنيات التجارة الالكترونية وذلك بفتح مواقع التسوق الالكترونية وذلك اعتمادا على تجارب دول رائدة في هذا المجال.

إن مثل هذه البرامج المسطرة من طرف البلدين و الرؤيا المستقبلية للتجارة الالكترونية كمورد حقيقي لتنمية الاقتصادية سوف يكون لها انعكاسات ايجابية على تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات بوجه عامة و توسع استخدام تقنيات التجارة الالكترونية من قبل الأفراد و المؤسسات التجارية بوجه خاصة.

الخاتمة:

لقد أصبحت التجارة الالكترونية تحتل مكانة مرموقة في اقتصاديات الدولة المتقدمة و حتى النامية باعتبارها تعكس

احد مظاهر التقدم و التطور في مجال التحكم و استغلال تكنولوجيا المعلومات عبر شبكة الانترنت في إطار ما يعرف بالاقتصاد الرقمي، و بالنظر إلى حجم المبادلات التجارية من بيع و شراء للسلع و الخدمات و الأرباح الهائلة المسجلة فيها. فهو الأمر الذي دفع بالعديد من الدول إلى تفكير في تبنيها (التجارة الالكترونية) من اجل تطوير قدرة التسويق و اكتساب القدرات التنافسية مع باقي دول العالم للمساهمة في تحسين مستوى الدخل القومي من جهة و تطوير وعصرنة مختلف القطاعات الأخرى ذات الصلة مما يزيد في كفاءتها وهذا ما تسعى إليه الدول المغاربية

ثالثا-سبل توسيع استخدام تقنيات التجارة الالكترونية في كلا البلدين: حتى يتمكن كلا البلدين من توسيع استخدام

التجارة الالكترونية في الحياة الاقتصادية و إشراك الأفراد في هذه العملية يجب:

-تكثيف التعاون مع مختلف الشركات الأجنبية الرائدة من خلال تهيئة مناخ الاستثمار في مجال التكنولوجيا المعلومات و الاتصالات.

-تطوير وسائل الدفع الالكترونية و تعميم استعمالها في جميع المرافق العمومية و المحلات التجارية على وجه الخصوص.

-نشر الوعي و ثقافة التسوق عبر شبكة الانترنت لدى المستهلك التونسي و الجزائري من خلال التخفيضات و التحفيزات الممكنة.

-اعتماد برامج تدريس و تكوين تركز على تعليم و إتقان اللغة الأجنبية و لاسيما اللغة الانجليزية و هذا لتسهيل التواصل مع مختلف المواقع الالكترونية في أي دولة من العالم.

-تطوير البنية التحتية من خلال رفع سرعة التدفق للانترنت من خلال إبرام اتفاقيات تعاون مع كبار الدول و الشركات العالمية في هذا الشأن.

-تكوين إطارات قادرة على تطوير و التحكم في تكنولوجيا المعلومات من خلال استخدام البرامج و التطبيقات لتأمين المواقع و حماية البيانات و المعلومات الشخصية من عمليات القرصنة.

-تشجيع المؤسسات التجارية على اقتحام الأسواق الالكترونية و عرض منتجاتها لتحقيق التنافسية مع باقي دول العالم و بأسعار تنافسية لجذب المستهلك

توفير حماية للزبون و البائع في إطار التجارة الإلكترونية في كلا البلدين.

-وعليه يمكن القول في الأخير أن التجارة الإلكترونية تفتح أبوابا على الأسواق العالمية حيث لا يتطلب من المؤسسات الاقتصادية المحلية سوى اعتماد و استغلال تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في سبيل عرض منتجاتها ذات جودة و بأسعار تنافسية حتى تتمكن من خلق القيمة المضافة و دفع عجلة التنمية و توفير مناصب عمل جديدة الأمر الذي من شأنه أن ينعكس بالإيجاب على تطوير الاقتصاد المحلي للبلدين .

قائمة المراجع:

- 1-بليقيوم صباح، اثر تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات الحديثة (NTIC) على التسيير الاستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية، رسالة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2012، 2013/2، 169.
- 2-خيري مصطفى كنانة، التجارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان الأردن، 2009، ص 51.
- 3-لونيس نادية، اثر تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في تفعيل الأعمال التجارية للمؤسسات، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 2010، 2011/3، ص 99.
- 4-صراع كريمة، واقع و آفاق التجارة الإلكترونية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة وهران، 2013/2014، ص 07.
- 5-سمية ديمش، التجارة الإلكترونية حتميتها و واقعها في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري- قسنطينة، 2010/2011، ص 38.
- 6-حسين العلمي، دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة مقارنة بين ماليزيا، تونس و الجزائر)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم

وعلى رأسها الجزائر و تونس وذلك إلى بإنشاء قاعدة متينة ترتكز عليها أسس التجارة الإلكترونية وذلك من خلال استحداث بنى تحتية و عصرنة المنظومة المصرفية لتستجيب لمتطلبات التجارة الإلكترونية و كذا تكييف النظام القانوني لتأطير و ضبط كل المعاملات فيها .

وعليه ومن خلال ما سبق نخلص إلى بعض التوصيات التي نراها مهمة في هذا الموضوع:

- -توفير بنية تحتية أساسية للاتصالات و إتاحة خدمة الانترنت على نطاق واسع و بأسعار تكون في متناول الفرد المغربي.
- -تطوير و عصرنة المنظومة المصرفية لكلا البلدين للاستجابة لمتطلبات التجارة الإلكترونية من خلال نظام الدفع الإلكتروني و كذا تعميم استعمال وسائل الدفع في مختلف المجالات ذات الصلة بالتجارة الإلكترونية.
- -تشجيع و توسيع فرص الاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات عامة و التجارة الإلكترونية خاصة من خلال تشجيع المؤسسات الاقتصادية المحلية على ولوج هذا المجال.
- -خلق فرص للاستثمار بتوجيه رؤوس الأموال نحو تطوير و عصرنة البنى التحتية الإلكترونية و الاستثمار في الخدمات المصاحبة لقطاع تقنية المعلومات و الاتصالات.
- -السعي إلى سن نصوص قانونية مناسبة و تحديد الأطر التنظيمية الملائمة من أجل

- 16- جريدة الشروق أولين:
http://www.echoroukonline.com/ara/?news=37282
- 17 -انظر الموقع: http://www.anpt.dz/consulte
- 18-وزارة التجارة الجزائرية. "ال سجل التجاري: http://www.mincommerce.gov.dz/arab
- 19 - بوابة رئاسة الحكومة التونسية. الجامعة الافتراضية. متوفر على الموقع:
www.pm.gov.tn/pm/article/article.php?id=33&lang=ar
- 20 -انظر الموقع
http://www.commerce.gov.tn/Ar/image.php?id=99
- 21 -انظر الموقع :
http://www.startimes.com/?t=26230056
- 22 -انظر إلى الموقع:
www.iefpedia.com/arab/?p=15920
- 23 - معلومات مستقاة من الموقع الإلكتروني لوزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال. على الرابط: www.mptic.dz
- الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير. جامعة فرحات عباس سطيف -1-، 2013/2012، ص 120،121.
- 7- حابت آمال، التجارة الإلكترونية في الجزائر، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص قانون، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2015، ص 87.
- 8-عبد القادر بلعربي، لعرج مجاهد نسيمه، أمغبر فاطمة الزهراء، "تحديات التحول إلى الحكومة الإلكترونية في الجزائر"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي الخامس، الاقتصاد الافتراضي و انعكاساته على الاقتصاديات الدولية، ص 5.
- 9-القانون رقم 03/2000 المؤرخ في 05/08/2000 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد و المواصلات السلكية واللاسلكية، ج ر عدد 48.
- 10-المرسوم التنفيذي رقم 91/04 المؤرخ في 24/03/1991 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية و تطويرها و يحدد تنظيمها و سيرها، ج ر عدد 19.
- 11-المرسوم الرئاسي رقم 48/02 المؤرخ في 16/01/2002 يتضمن إنشاء الوكالة الفضائية الجزائرية وتنظيمها و عملها، ج ر عدد 05.
- R. E. Dédit très Faible le dernier au monde, 12 - Journal al –Wantan ,Alger ,jeudi 2/8/2012 P3.
- 13- خباب حظري (2011) الإشكاليات والعراقيل التي تعيق تطور التجارة الإلكترونية، تونس بعد الثورة، مجلة الإعلام الاقتصادي، عدد 259 ، ص ص 18، 15، متوفر على الموقع :
http://www.slideshare.net/khabbab/article-khabbab
- 14
http://www.commerce.gov.tn/Ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%AE-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3_11_187
- 15- مشروع أسرتك، متوفر على الموقع:
http://benbadis.org/vb/showthread.php?t= 6619